الباب الثامن

ديمقراطية

إذا كان الوجه الاقتصادي للنظام الغربي هو الرأسمالية ، فإن الوجه السياسي له هو الديمقراطية

هل هذه هي الديموقراطية ؟

في هذه الأيام نشاهد الديمقراطية على مستويين : على مستوى العلاقة بين أبناء البلد الديموقراطي الواحد ، وعلى مستوى العلاقة بين البلدان الديموقراطية المختلفة . فالديموقراطية الأمريكية تجنح اليوم في بلادها ، من خلال الإدارة الحاكمة ، إلى استخدام القوة : القوة العسكرية والأمنية والاقتصادية والإعلامية. . . ، في فرض الرأي الذي تريده . وتتلاعب باستطلاعات الرأي ، عن طريق التلاعب بالمعلومات ، وتخويف الرأي العام الأمريكي ، والزج بالشعب الأمريكي في أتون الحرب على العراق وغيرها . كل ذلك من أجل المصالح النفطية للحفنة التي تجمع بين الحكم والتجارة ، حتى بتنا نشعر أن ما يجري في هذه البلاد « المتقدمة » ليس أقل سوءًا مما يجري في البلاد « المتخلفة » من فساد مالي وتلاعب وكذب ومخاتلة وسوء إدارة . وكلما رأت الإدارة الحاكمة أن الشعب الأمريكي مال إلى معاداة الحرب ، هيجته من جديد ، وسخنته بالباطل ، لتحقيق مآرب خفية لها ، قد تودي بمستقبل أمريكا نفسه ، وتؤدي إلى انهيارها . إنها مغامرة أمريكية كبيرة ، تقودها عصبة متغطرسة ، من أجل استنقاذ الاقتصاد الأمريكي ، المعتمد على نهب الشعوب الأخرى ، كلما لزم الأمر ، نهبًا منظمًا يجري في الحرب كما يجري في السلام ، بأساليب خادعة مختلفة .

هذا على المستوى الديمقراطي الداخلي ، أما على المستوى الخارجي فإننا نشهد فضائح أخرى ، على مستوى العلاقة بين البلدان

الغربية الديموقراطية . فأمريكا « الديمقراطية » تحاول فرض رأيها على فرنسا وألمانيا وبلجيكا وغيرها من الدول ، بالترغيب والترهيب : الترغيب بالرشاوى المغلَّفة بأسماء أخرى ، والترهيب من كل وسيلة قذرة يمكن أن تلجأ إليها لإزعاج خصومها والانتقام منهم . انظر الآن إلى الإعلام الأمريكي « الديمقراطي » كيف ينحط ويتسفَّل في مهاجمة الدول المخالفة في الرأي ، وكيف يمارس أنواعًا من الغوغائيات والعنتريات . فهل هذه هي الديمقراطية التي يريد أصحابها أن يعلمونا من خلالها نحن شعوب العالم الثالث ، كيف نحترم الرأي الآخر ؟

إذا لم تطبق الديمقراطية في قرار خطير ، مثل قرار الحرب ، فأين تطبق ؟ ومتى تطبق ؟ هل الديمقراطية خدعة ؟ هل هي ديكتاتورية بلبوس ديمقراطي مزيف ؟ من كان معنا فأهلاً وسهلاً ، ومن كان ضدنا فالويل له! هل هذه هي الديمقراطية التي يتغنون بها ، ويفاخرون بها ، ويريدون فرضها علينا بقوة السلاح الكيماوي والبيولوجي والذري والنووي والصاروخي وغيره من الأسلحة الذكية المتطورة ؟ إنهم يستأثرون بالحقيقة المطلقة ، وغيرهم على الباطل المطلق في نظرهم! إنهم يجعلون من أنفسهم معيارًا للحق والصواب والخير . لاحظْ أن هذا هو عين ما يتهمون به المسلمين! هل يريدون أن يجعلوا من ديمقراطيتهم دينًا دنيويًا : من كان معهم فهو في محور الخير ، ومن كان ضدهم فهو في محور الشر! من أطاعهم فله الجنة ، ومن عصاهم فله الجحيم!

* * *

آفة الديمقراطية[1]

لا أراني بحاجة إلى الحديث كثيرًا عن مزايا الديمقراطية ، لأن الكثيرين يرددونها بفعل قوة البلدان الديمقراطية وقوة إعلامها . ولعل من أهم مزاياها أن هناك حدًا أقصى لمدة ولاية الرئيس ، أو النائب في البرلمان ، وأنه إذا انتهت ولاية الرئيس خرج منها بدون حمامات دم . أما الواقع عندنا فالولاية فيه مؤبدة ، حتى يسود اعتقاد أن لا أحد يستطيع أن يخلف الرئيس المؤبد ، إذا مات ، أو خلع بقدرة قادر .

لكن قلما نسمع عن مساوىء الديمقراطية ، ومنها :

١ـ تمويل الحملات الانتخابية :

فانتخاب الرئيس وانتخاب البرلمان يحتاجان إلى حملات انتخابية واسعة ، وهذه الحملات تحتاج إلى تمويل كبير . وهذا ما لا يقوى عليه المرشحون ، الذين يلجؤون ، حتى لو كانوا أثرياء ، إلى من يمولهم ، من شركات احتكارية متعددة الجنسيات ، أو أفراد ، أو دول ، أو أنظمة أخرى . حتى إذا ما نجح المرشحون وجب عليهم أن يردوا الجميل ، ولو بالطرق الخفية . ثم إنه يجب معرفة مصادر هذه الأموال وأوجه إنفاقها .

٢ـ شراء أصوات الناخبين :

فالناخبون لكل منهم صوت ، بغض النظر عن أوضاعهم العلمية والثقافية وغيرها . ومن العسير ، وربما من المتعذر ، عليهم أن يفاضلوا

---

(١) نشر في صحيفة « الوحدة » ، أبو ظبي ، ٢٩/٨/١٤٢٣هـ = ٤/١١/٢٠٠٢م .

بين المرشحين مفاضلة علمية موضوعية ، لا سيما إذا كانوا من العامة ، وهو الغالب . فلذلك قد يجدون أن من الأفضل لهم والأجدى أن يعطوا أصواتهم لمن يدفع لهم أكثر .

٣ـ الأغلبية أو الأكثرية :

يقوم النظام السياسي الديمقراطي على النظر إلى أعداد الناس الذين يؤيدون ويعارضون ، فيغلّبون الحكم أو الرأي بالعدد . وليس مسلمًا أن تكون الأكثرية هي المحقة . ففي القرآن الكريم كثيرًا ما يتردد أن ﴿أكثرهم لا يعقلون﴾ و﴿أكثرهم يجهلون﴾ و﴿أكثرهم كاذبون﴾ و﴿أكثرهم للحق كارهون﴾ و﴿عسى أن تكرهوا شيئًا ويجعل الله فيه خيرًا كثيرًا﴾ والعكس . فالعدد عندنا لا شك أنه مهم عند تكافؤ الأدلة ، لكن ليس قبل ذلك . فالعبرة أولاً للحق أو للعدل أو للصواب . وقد تكون الأكثرية كالقطيع تتبع القوي ، وتتبع الظلم والخطأ .

٤ـ البحث عن رضا الناس ولو بالباطل :

فكل واحد يطمع أن يكون في يوم من الأيام مرشحًا ، أو أن يكون رئيسًا ، أو عضوًا في مجلس تشريعي أو غيره . وعلى هذا فإنه يميل إلى مداهنة الشعب والناخبين ، ويؤثر النفاق على الحقيقة ، فتضيع الحقائق ، وتسود المظالم ، لميل الناس إلى الأقوى والأغنى ، حتى لو كان مبطلاً وظالمًا . وإذا كان هناك لوبي صهيوني قوي في الولايات المتحدة ، فإن قادة هذه الولايات ومرشحيها قد لا يستطيعون أن يقفوا في وجهه ، بل قد يفضلون أن يسايروه ، مهما كان ظالمًا ، ومهما كان على باطل . فيُستذل الزعماء والقادة لهؤلاء الصهاينة وأمثالهم ، ويخضعون لإرهابهم ويخنعون . وإذا حدث أن اعتدى على بلادهم معتدٍ ، واخترق أمنهم وأرضهم وأجواءهم ، فإنهم لا يستطيعون محاسبة المقصرين لديهم

محاسبة قوية وجدية وسريعة وحاسمة ، بل قد يفضلون إلقاء التهم والتبعات على غيرهم من المستضعفين ، من جماعات أو بلدان . كل ذلك من أجل الطمع في كسب أصوات الناخبين . كذلك في الأرض المحتلة ، يفضل الصهاينة إلقاء المسؤولية على عرفات ، بدل إلقائها على الناخبين .

٥ـ الحكومة والمعارضة :

في النظم الديمقراطية هناك حكومة ، وهناك معارضة مؤسسية منظمة . والمشكلة هنا أن من هو مع الحكومة فغالبًا ما يكون معها بالحق وبالباطل ، ومن هو مع المعارضة غالبًا ما يكون ضد الحكومة بالحق وبالباطل .

٦ـ تعددية الأحزاب والآراء :

الآراء في الديمقراطية كثيرة جدًا ، بخلاف الدكتاتورية ، حيث يسود فيها رأي واحد فقط . ومن العسير ، ولا سيما على عامة الناس ، بل حتى على عامة المثقفين ، المفاضلة بين هذه الآراء والترجيح بينها . وبهذا تستطيع القوى الخفية (المافيات وجماعات الضغط) تمرير الراي المراد ، بالقوة والحيلة والدهاء والرشوة وبالترغيب والترهيب ، حتى يكاد ينعدم الفرق بين الديمقراطية والدكتاتورية ، ويصبح ظاهريًا وشكليًا .

٧ـ الكذب والمزايدة في البرامج الانتخابية :

فترى المرشحين يضمنون برامجهم الانتخابية ما يشعرون أن الناخبين من جماهير الشعب يطالبون به ، ولا يهمهم كثيرًا أن تكون هذه المطالب محقة أو عادلة ، كما لا يهمهم كثيرًا أن يكونوا قادرين على تحقيقها ، لأن بإمكانهم إذا وصلوا إلى الحكم الالتفاف عليها ، والتلاعب بالأرقام وبالتأويلات الكثيرة والمدوخة .

٨ـ التناقض :

فالبلدان الغربية تطبق الديمقراطية داخل بلدانها ، ولكنها لا تحب تطبيقها في بلداننا ، لكي يسهل عليهم التعامل مع هذه البلدان والتحكم والهيمنة والابتزاز ونهب الثروات .

٩ـ الصورية والتحايل :

فأي ديمقراطية هذه إذا كنت أضغط عليك للحصول على صوتك ترغيبًا وترهيبًا ورشوة وتهديدًا! إن زعيم أمريكا يقول : إما أن تكون معنا وإما أن تكون ضدنا ، يقصد أنه إذا كنت معنا ساعدناك بكل وسائل المساعدة ، وإذا كنت ضدنا فالويل لك ، وسنحاربك بكل وسائل المقاطعة والحصار والمكيدة والحرب . فأين حقوق الإنسان ، وأين حرية الرأي ، بل أين الديمقراطية المزعومة!

١٠ـ نشر المفاسد الأخلاقية :

لا تستطيع الديمقراطية نشر الفضائل الأخلاقية ، لذلك تفضل أن تضغط على البلدان الأخرى لنشر الرذائل المتفشية عندها ، كالإباحية والفجور والخلاعة والتفكك الأسري والميسر واليانصيب والنهب والظلم والفساد والجريمة . . . حتى تستوي بلدان العالم في هذه الرذائل ، أو أن تكون البلدان الأخرى أمعن في الرذيلة من البلدان الديمقراطية . وبذلك تحافظ هذه البلدان الديمقراطية على الفجوة بينها وبين البلدان الأخرى . وتصير الرذائل كأنها أهداف طيبة يجب أن تسعى إليها البلدان التابعة والضعيفة بكل الوسائل ، للتزلف إلى البلدان الديمقراطية القوية والتقرب إليها . فإذا لم تستطع الصلاح فانشر الفساد ، وازعم أنه صلاح!

علينا أخيرًا ألا نخلط بين الشورى والديمقراطية ، وأن نميز بين

ديمقراطية النظرية وديمقراطية التطبيق والممارسة . فالديمقراطية السياسية كالرأسمالية الاقتصادية التي تتحدث نظريًا عن المنافسة ، في الوقت الذي تمارس فيه أقبح أنوع الاحتكار . فهل تستطيع الديمقراطية أن تتخلص من هذه الآفات وأمثالها ، أم أن هذه الآفات شيء متأصل فيها ؟ هل لدينا في الشورى ما نصلح به ديمقراطية الآخر ؟ هل في الديمقراطية ما قد ينفعنا في الشورى ؟ فالشورى أصل قرآني ونبوي عظيم ، لكن تطبيقها يحتاج إلى اجتهاد المسلمين . ونحن المسلمين إنما نؤتى من الاجتهاد ، ولا نؤتى من الشرع .

* * *

المعارضة[1]

في عدد سابق ، كتبت مقالاً عن الديمقراطية ، ويعدّ هذا المقال مكملاً له . أقول هنا إن من خصائص النظام الديمقراطي الحر أن فيه معارضة ، فهناك حكومة وهناك معارضة ، ولو خيّرتُ بين نظامين ، أحدهما فيه معارضة والآخر ليس فيه معارضة ، لاخترتُ النظام الذي فيه معارضة . ولكن آفة المعارضة في النظام الديمقراطي أنها تعارض بالحق والباطل معًا ، إما لأنها تنتمي إلى أحزاب مضادة فكريًا ، وإما لأنها لا تلتزم بالأخلاق ، فالأخلاق عندهم قد نُحيت جانبًا ، حتى في العلوم . فهي حريصة دائمًا على إظهار عيوب الحكومة وعوراتها ، ولا تهتم أبدًا بإظهار حسناتها ، ولو قدر لها أن تحل محلها لربما فعلت ما تفعل وأسوأ . ولو خيّرتُ بين نظامين ، أحدهما فيه معارضة بالحق والباطل والآخر استبدادي ليس فيه معارضة ، لاخترتُ النظام الذي فيه هذه المعارضة ، لأن آفات هذا الاستبداد تبدو لي أكبر من آفات هذه المعارضة .

ولكني كم أتمنى أن يكون لدينا معارضة متميزة عن معارضتهم : معارضة بالحق دون الباطل . فلا يجوز لنا نحن المسلمين ، علماء وعامة ، أفرادًا ومؤسسات ، أن نعارض حكامنا بالباطل ، ولكن يجب أن نحرص على إيجاد نظام سياسي ، تكون فيه معارضة قوية وجريئة ، ولكن بالحق .

---

(١) نشر في صحيفة « الوحدة » ، أبو ظبي ، ٣/ ١١/ ١٤٢٣هـ = ٦/ ١/ ٢٠٠٣م .

إن من آفة النظم الاشتراكية والنظم العسكرية أنها استبدادية ، وتقوم على الأوامر ، ولا ينشأ فيها شعب حر جريء يقول كلمة الحق . إن شعوبها أشبه ما تكون بالقطعان ، فلا رأي لها إلا رأي الحاكم ، ولعل مهمتها تنحصر في التصفيق له والمديح والتطبيل والتزمير . ويتنافس الناس في هذه النظم على النفاق والتملق والكذب والغش والخداع ، إنهم يغشون الحاكم ويغشون أنفسهم ويغشون الجماهير ، ولا يقدمون أدنى نصح لله ولرسوله ولعامة المؤمنين .

واليوم بعد أن انتشرت الفضائيات التلفزيونية وشبكات الانترنيت ، تجد أن الأقوام التي نشأت تحت نير الاستبداد والقهر ، لا تجيد الكلام ولا الحوار ولا المحاجّة ولا الاستدلال ولا التنظير ، إنما تجيد شيئًا واحدًا هو امتداح الحاكم . ولو تم الاحتفال بعيد المولد النبوي مثلاً ، فإنك تجد أن المحتفلين يمتدحون الحاكم أكثر مما يمتدحون النبي ﷺ . والحاكم يستروح إلى هذا المديح ، وإن كان ينكره قبيل وصوله إلى الحكم . إنهم الآن مضطرون لمحاولة التدرب على الكلام والحوار ، حتى يلتحقوا بالركب .

وإذا كانت آفة الشيوعية والاشتراكية هي الاستبداد والرأي الواحد ، فإن آفة الرأسمالية والديمقراطية هي وجود سيل من الآراء لا حدَّ له ، ولا أمانة فيه . فكل حزب وكل مؤسسة وكل جماعة وكل واحد ينطلق من مصلحته ويفلسفها ، ويضفي عليها طابع المصلحة العامة ، ويحاول أن يجعلها قوانين وتشريعات ولوائح تخدم مصالحه الخاصة والفئوية .

فإذن آفة نظامٍ هي الرأي الواحد ، وآفة آخر هي آراء لا حد لها ، يضيع العامة فيها ويتيهون في خضمها ، ولا يعلو رأي على آخر إلا بالقوة والدهاء والمكر والحيلة . إنهم في هذا النظام الديمقراطي يصنعون الرأي

المراد صنعًا ، ثم يمررونه تمريرًا ، فتعود هذه الديمقراطية المزيفة ، المتعددة الآراء بادىء ذي بدء ، إلى التشابه مع الدكتاتورية ذات الرأي الواحد ، فيكون هناك تشابه في المحصلة ، واختلاف في الآلية . فالدكتاتورية تصل بصورة مباشرة إلى الرأي الواحد ، والديمقراطية تصل إليه بصورة غير مباشرة .

قد تجد المعارضة تعترض على الحكومة ، في الحرب على العراق مثلاً ، ولكن هذا الاعتراض لا يأتي من باب المبادىء ، بل من باب المصالح الانتخابية ، وعلى أبواب الانتخابات ، ويأتي متأخرًا جدًا ، بعد تدمير البلاد وإهلاك العباد! حتى الشعب في البلدان الديمقراطية يعدّ مقصّرًا ، ولا سيما مفكروه ، فلا تكاد تسمع لهم صوتًا ، وإذا صدر عنه صوت قوبل بالتهديد والاستنكار وقطع رزقه! يا لها من ديمقراطية تتكشف حقيقتها عند أدنى أزمة!

إن نظامنا الإسلامي لا شك أنه يقوم على تعدد الآراء ، كما هو واضح من التاريخ ومن المذاهب العقدية والفقهية والفكرية ، ولكن هذه الآراء ليست مما لا حصر له ، وليست مقبولة جميعًا ، بل هناك علماء تتوافر فيهم الكفاءة والأمانة ، يتولون نخل الآراء والترجيح بينها ، وبيان وجه كل منها ، بحيث يتم الخلوص إلى مجموعة من الآراء مرفوضة ، وليست داخلة ضمن الخلاف المقبول ، ومجموعة أخرى من الآراء مقبولة ، داخلة ضمن دائرة الخلاف المقبول ، وربما تبقى هناك آراء مشتبهة بين المجموعتين ، يتوقف فيها العلماء إلى أن يستبين لهم وجه الحق فيها ، ليلحقوها بعد ذلك بهذه المجموعة أو بتلك .

لنلقِ نظرة على الفضائيات التلفزيونية والحوارات التي تجري فيها ، بعد أن دخلت وانتشرت أدوات النظام الليبرالي وتقنياته وبرامجه ، لنجد

أننا لكثرة ما نسمع من آراء ومعارك فإننا قد نضيع ونتيه ، ما لم يكن المرء عالمًا ، فيتناول قلمه ، ويعمل تفكيره ، ويرجح بينها ، إذا كان قادرًا ، ليصل إلى رأي أو مجموعة من الآراء يكتب لها القبول ، إذا كان العالم أمينًا .

ولعل مما يدخل في مسألة الحكومة والمعارضة هذا الجدل الدائر بيننا اليوم ، حول كيفية التعامل مع العدو . فهناك فريق يصف نفسه بأنه واقعي ، ويدعو إلى الاعتراف بقوة العدو وضعف الذات ، وفريق آخر على نقيضه يدعو إلى محاربة العدو بكل وسيلة ، وعلى الفور ، دون النظر إلى الآثار المتوقعة ، ودون الاعتبار بما يجري حولنا ، وقريبًا منا في الزمان والمكان .

وترى هناك علماء يحرصون على تأييد الحاكم بكل ما يفعله ، وعلماء يحرصون على معارضته بكل ما يفعله . هل يجوز لعالم مسلم أن يتملق الجمهور ، وأن يطالب الحكام بأشياء ، يعتقد هو في قرارة نفسه أنها مستحيلة ، لكي يكون شعبيًا ؟ هل يجوز ، بالمقابل ، لعالم مسلم أن يتملق الحاكم على طول الخط ، ويؤيده في كل ما يفعل ، ويمدح الحاكم ويذم الشعب ؟

هل يجوز لخطيب جمعة أن يهيج الجمهور بنسب تعتمد على العاطفة أكثر من اعتمادها على العقل ، أي بأكثر مما يجب ، وبأكثر مما يعتقد ، لكي يحظى برضا الجمهور واستحسانه وتصفيقه ؟ هل يجوز لخطيب جمعة أن يخطب ما يعطى إليه من خطب من الحكام ، حتى ولو لم تكن مناسبة للشرع والعقل والمصلحة العامة ؟

كل هذا وأمثاله يدخل في البحث عن معارضة إسلامية ، تختلف عن المعارضة الديمقراطية ، فلا تعارض إلا بالحق ، وتعارض ما يجب

معارضته ، وتؤيد ما يجب تأييده ، ولا تتجاوز . كل ذلك مع مراعاة المعايير والنسب والعيارات المتوازنة .

إن على العلماء عندما يفتون أو يخطبون أو يتحدثون أو يكتبون أن يضعوا أنفسهم في موضع الحكام ، فيطالبوا بما هو عن خبرة وعلم وأمانة ، فلا يتكلم في الأمور السياسية والعسكرية إلا من يجيدها . وإذا كان ممن يجيدونها فيجب أن يكون أمينًا ، وألا ينطلق من أحكام مسبقة أو من عداوات حزبية أو طائفية أو شخصية .

وإن على الحكام عندما يتصرفون أن يضعوا أنفسهم موضع الشعوب ، ليصوغوا إرادتها بصيغ علمية وعسكرية سليمة ، بعقل واعٍ ، وعاطفة مدروسة غير منفلتة . ولكي يتمكن الحكام من أن يتحسسوا نبضَ الشعوب والعلماء والخبراء ، يجب أن يكون النظام السياسي مصممًا بحيث يمكن هؤلاء الناس من الإدلاء بآرائهم بجرأة وأمانة ، في شكل مؤسسي مناسب ، لا تهدر فيه كرامتهم ، ولا تجرح فيه مشاعرهم ، وهذا الشكل المؤسسي مطلوب أيضًا حتى لا تقتصر المعارضة على الفدائيين والاستشهاديين فحسب ، وهو مطلوب أن يكون جديًا حتى لا تكون المعارضة شكلية أو هزيلة أو مزيفة .

يجب أن نسمح بالنقد ، ولو أدى إلى بعض التجاوز ، ولنعمل على التقليل من هذا التجاوز ، ولنعلم أن قليلاً من التجاوز في اتجاه النقد خير من قليل من التجاوز في اتجاه الاستبداد . وعلينا أن نحذر من علماء ، تجدهم تارة مع سلاطين السياسة ، وتارة مع سلاطين المال ، وتارة مع العامة ، بوجوه مختلفة . إنهم يتمتعون بدربة وحنكة يستطيعون بهما التعامل مع كل الفئات ، ويسترضونها جميعًا ، وكأن العملية مجرد قدرة على التمثيل ، وعلى حسن التخلص والتملص .

على العلماء أن يكونوا مستقلين في آرائهم ، حتى لا يقعوا تحت سلطة الحكم ، أو تحت سلطة المال ، أو تحت سلطة العامة . وليصبروا وليحتسبوا ، والله هو الحافظ وهو الرازق ، وهو حسبهم ونعم الوكيل .

* * *

العسكريون المسلمون في الجيش الأمريكي

قرأت ما كتبه فهمي هويدي في صحيفة « الشرق الأوسط » ٨/ ١٠/ ٢٠٠١م ، ص١١ ، وما نقله من جواب القرضاوي (يوسف) والبشري (طارق) والعوا (محمد سليم) والخياط (هيثم) وهويدي (فهمي) . وتعجبت من هذا الجواب ، لما وجدت فيه من فرطِ تظرفٍ (بالظاء لا بالطاء) أمام أمريكا ، علمًا بأنها لن ترحم حتى المتظرفين :

١ـ لماذا لا يعتذر هؤلاء العسكريون المسلمون عن قتال مسلمي أفغانستان ، لا سيما وأن النظام الأمريكي يساعدهم على هذا الاعتذار ، استنادًا إلى مبدأ « معارضة الضمير » ؟

٢ـ إن العسكريين المسلمين المستفتين يبدو لي أنهم أقرب إلى الحق من المفتين أنفسهم ، فلولا شعورهم بالحرج ما استفتوا أحدًا .

٣ـ لو أن هؤلاء العسكريين هم مسيحيون ، غير مسلمين ، وهم غير مقتنعين من تصرف الإدارة الأمريكية ، لوجب عليهم أن يعتذروا عن الدخول في قتال فرد أو جماعة ، قبل إقامة الدليل الواضح والمعلن ، فكيف وهم مسلمون ؟

٤ـ حتى لو فرضنا أن من تقاتلهم أمريكا هم غير مسلمين ، لوجب علينا أن نعتذر عن القتال معها ، إذا كان هذا القتال بغير حق .

٥ـ لو أن المسلم اضطر لقتال أبيه أو ابنه أو أخيه ، وهو مشرك ، لجاز له الاعتذار عن قتاله ، فكيف إذا كان مسلمًا ؟

٦ـ المعلوم أن العقوبة يجب فيها أولاً إثبات الجرم الذي يستوجبها ،

ثم بعد ذلك يجب أن تكون العقوبة على قدر الجريمة دون تجاوز . وما لحق بأفغانستان والدول الإسلامية المجاورة قد يكون كافيًا وزيادة ، حتى قبل بدء الحرب ، نتيجة الرعب . فما تزعمه أمريكا من إرهاب إنما تواجهه بإرهاب أكبر منه بأضعاف مضاعفة .

٧ـ إن الدول الإسلامية ، والنظم العربية ، قد امتنعت عن القتال ، فما بال هؤلاء الفقهاء المذكورين أعلاه يريدون قتال المسلمين ؟ هل من همهم مخالفة هذه الدول ، وهذه النظم ، بأي ثمن ؟

٨ـ انظر إلى فتوى القرضاوي ومن معه : « إن المسلم يجب عليه أن ينوي ، بمساهمته في هذا القتال ، أن يحق الحق ويبطل الباطل (. . .) ، واستصحاب النية الصحيحة » . وعلى هذا يمكن بنظرهم للمسلم أن يقتل مسلمًا ، ويغمض عينيه ، ويستحضر نية أنه يقتل صهيونيًا! ويمكن أن يقاتل مع أمريكا ، وينوي أنه يقاتل مع رسول الله ﷺ! وإذا كان شاهدًا ، وخاف فقدان وظيفته ، أو جنسيته ، فلا بأس أن يشهد شهادة زور ، دون أن ينسى أن ينوي أنه يشهد شهادة حق!

وللقرضاوي أحيانًا فتاوى عجيبة ، من جنس هذه الفتوى ، حتى في المجال المالي . فإذا اقترضت بفائدة ، لشراء منزل ، فيمكنك أن تنوي أنك تشتري بالتقسيط ، لا أنك تقترض بفائدة! وإذا اقترضت ، وليس بينك وبين البنك سلعة ، يمكنك افتراض وجودها! وإذا سددت أقساط القرض إلى البنك ، فقل في نفسك : نويت أن أسدد أقساط البيع المؤجل! وإذا كنت تتعامل مع بنك ، فلا تنظر إليه على أنه بنك ، بل انظر إليه على أنه وكيل البائع لقبض الثمن! وإذا لم ترغب في أن يكون البنك وكيلاً للبائع ، فليكن شريكًا له! وإذا لم تسترح إلى هذا وهذا ، فيمكنك أن تجعل البنك مقرضًا بزيادة ، ولكن لا تنظر إلى هذه الزيادة على أنها

بينك وبين البنك ، بل يمكنك أن تنوي أنها بين البائع والبنك ، ولا عليك منهما![1] . يبدو أن القرضاوي وزملاءه يؤسسون فقهًا للأقليات المسلمة ، ولا يخشون على عقول المسلمين من مثل هذه الفتاوى . ليتهم سكتوا ولم يفتوا .

٩ـ المعلوم في الإسلام أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . وما يتعرض له المسلم من بلاء إنما هو فتنة وامتحان . قال تعالىٰ : ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ [العنكبوت : ٢] .

١٠ـ على أمريكا أن لا تطلب من العسكريين المسلمين قتال إخوانهم المسلمين ، إلا إذا أرادت إحراجهم وإخراجهم . وعلى العسكريين المسلمين ألا يقبلوا بقتال المسلمين ، لا بصورة مباشرة ، ولا بصورة غير مباشرة (خدمات طبية وغيرها) . ولا بأس في سبيل ذلك أن يتحولوا من المجال العسكري إلى المجال المدني ، أو أن يتركوا الجنسية إذا لزم الأمر . فإذا تعارض الولاء لله مع الولاء لأمريكا ، اخترنا الولاء لله ، وعلى الله رزقنا ونصرنا .

١١ـ أن تُقتل مظلومًا خير لك من أن تقاتل أخاك ظالمًا . فلا عليك من رزق أو عمل أو جنسية . واعلم أن أمريكا ستنفرد بنا دولة دولة ، أولها أفغانستان وآخرها مصر ، فالمهرول للسلام أولاً سيضرب آخرًا ، وقد تم تحييد مصر برشوة إسرائيلية . وسيستعينون في كل مرة بدولة (أو جماعة) على أخرى . فالمسألة ليست مسألة بن لادن[2] ، ولا طالبان . . . إنها

---

(١) انظر هذه الفتوى المقترحة من القرضاوي وزميله عبد الستار أبو غدة ، في مجلة « دراسات اقتصادية إسلامية » ، جدة ، المجلد ٨ ، العدد١ ، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م ، ص٤٤ .

(٢) نسبت أمريكا إلى ابن لادن تفجيرات أيلول (سبتمبر) . ويبدو أن ابن لادن لا مانع عنده من أن تنسب إليه بطولات لم يصنعها : صِيت غنى ولا صيت فقر ، أو قل إن =

أبعد من هذا بكثير ، إنها ذرائع وحيل مكشوفة . ولن ترضى عنك أمريكا ، فلا تعبأ كثيرًا بتحسين صورتك لدى إعلامها وشعبها . فإنهم يعرفون الحقائق أكثر مما نعرفها نحن ، إنهم يعرفون ويحرفون . ولا مصلحة لهم في تحسين صورتنا ، ولا محل في إدارتهم لصوت العقل والضمير . ولا تغترَّ بأصوات بعض العقلاء في أمريكا والغرب ، فإنها أصوات قليلة وغير مسموعة ، وقد تكون « مدفوعة »!

١٢ـ كنت أتمنى من أمريكا أن تراعي قواعد المصارعة الأمريكية ، بحيث تواجه إرهابًا من الوزن الثقيل ، بأن تضرب إسرائيل مثلاً . لكن الإرهاب الإسرائيلي قوي إلى درجة أن أحدًا في أمريكا والدول العظمى لا يستطيع أن ينال السامية بكلمة ، في الوقت الذي يُسمح بِسَبِّ الإله والأنبياء والأولياء والرؤساء!

١٣ـ لو ثبت أن إسرائيل ، لا سيما بعد مؤتمر ديربان ، اشتمت رائحة تغيير موقف أمريكا منها ، ولو قليلاً ، فأرادت أن تؤدبها وأن ترهبها . لو ثبت أنها هي التي ارتكبت هذه التفجيرات ، لا سيما والشبهات تحوم حولها أكثر مما تحوم حول بن لادن ، فهل تجرؤ أمريكا على الكلام (بول فندلي) ، والصدع بالحقيقة ، أم أنها تخشى الإرهاب الإسرائيلي ؟ ولذلك فضلت أن تضرب بلدانًا مستضعفة ، ووجد حلفاؤها معها أن الفرصة سانحة لاقتسام المغانم والصفقات .

١٤ـ على أمريكا أن تتحالف مع دول العالم كله ، لا لكي تضرب أفغانستان ، بل لكي تخلص نفسها والعالم من أن يكونوا مستعبدين للصهاينة من أجل أصواتهم الانتخابية وغيرها ، على حساب الحق والعدل والكرامة . وهذا ما يؤدي إلى توجيه الشك والاتهام للأساس الخلقي

= شئت : صيت قوة ولا صيت ضعف! .

للنظام الأمريكي والنظام الديمقراطي ، فإني عندما أرى رئيسًا أمريكيًا أو مرشحًا لأي منصب يجامل اللوبي الصهيوني وينحني له ، ويتملقه ، فإني أشفق عليه وعلى الحضارة التي يتزعمها هؤلاء .

١٥ـ أمريكا لا تحب أن ينازعها أحد في أي شيء ، بما في ذلك الإعلام ، فالإعلام العالمي يجب أن يكون صدى للإعلام الأمريكي . فما مصلحة أمريكا من التركيز الإعلامي الآن على الأنتراكس (الجمرة الخبيثة) ؟ هل هي تأجيج المشاعر ضد أفغانستان ، للتغطية على جرائمها ، ولصرف الأنظار عنها ، أو التمهيد لإعادة ضرب العراق ، مرة بعد مرة ، ولتبرير حرب طويلة ومستمرة ، ضد الضعفاء ، لإنشاء قواعد عسكرية ، ولاحتلال بلادهم وانتهاب خيراتهم وجعلها مقبرة لأسلحتهم القديمة ونفاياتهم ، ومعرضًا أو مسرحًا لاستعراض أسلحتهم الجديدة ، والدعاية لها في القنوات التلفزيونية الفضائية بالمجان . إن أمريكا تعلن حربًا وتبطن غيرها ، فهي قد تعلن الحرب على أفغانستان ، ثم تمتد إلى باكستان ، ثم إلى إيران ، وربما تريد الصين وروسيا ، ولا تريد أن تكشف عن نواياها الآن لأحد ، فكل ما تريده من حلفائها هو أن يمشوا وراءها ، وأن يتبعوها ، ولن تخذلهم ، وستعطيهم حصتهم من الغنيمة . وستنطلق من أضعف نقطة ، تمهيدًا للوصول إلى أقوى نقطة .

١٦ـ إن أمريكا دولة ديمقراطية تحكم الشعب بالشعب ، فما لها لا تلقي بالاً لكل الشعوب التي تهتف ضدها ، وضد قنابلها وتجاوزاتها وحماقاتها ؟

١٧ـ إن إمريكا ستلقي بعملائها كما ألقت إسرائيل بعملائها ، يوم انسحبت من جنوب لبنان ، إنها ستقتلهم بعد استعمالهم ، ولن تعيد تأهيلهم .

* * *

أمريكا وإسرائيل : مَن يحكم مَن ؟[1]

نسمع بين الحين والآخر الدول العربية تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على إسرائيل . ويشعر المراقب أن هذه المطالبة قد تكون مضللة للناس . وربما تكون من باب مجرد الكلام ، إذا ما طلب الكلام ، أو أريد الكلام . فلا أمريكا ستضغط على إسرائيل ، ولا إسرائيل تخشى أن تمارس أمريكا عليها هذا الضغط . وإنك لتجد أن كبار الإسرائيليين ربما يستخفّون بكبار الأمريكيين ، في حين أن كبار العرب قد يقفون صاغرين أمام الأمريكيين . فما سر هذه العلاقة المتميزة بين أمريكا وإسرائيل ؟ فحتى لو صفَّت بعض الدول العربية مع أمريكا ، فإنك ستجد أن إسرائيل تبقى هي البنت المدللة لأمريكا .

هل قوة اللوبي الصهيوني في الانتخابات الأمريكية هي التي تجعل الأمريكان ينحنون للصهاينة وإسرائيل ؟ هل يستطيع الأمريكان إلغاء دور هذا اللوبي الصهيوني في الانتخابات ، لتحرير أمريكا منه ومن مضاعفاته ، حيال العلاقات الدولية مع البلدان الأخرى ، ولحفظ ماء وجه أمريكا ؟ لو ألغي دور هذا اللوبي في الانتخابات ، تُرى هل ينتهي دوره أم يبقى ؟ هل هذا اللوبي نتيجة لقوة الصهاينة أم سبب ؟

يبدو لي أن اللوبي الصهيوني نتيجة لا سبب . فالإرهاب الصيهوني أشد أنواع الإرهاب في العالم . فهناك في عصرنا هذا من يشتم الأنبياء ، بل الذات الإلهية ، ولكنه لا يستطيع التلويح ، ولو من بعيد ، بشتم

---

(١) نشر في صحيفة « الخليج » ، الشارقة ، ٢٧/ ١٢/ ١٤٢٣هـ = ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٣م .

الصهيونية ، أو بمجرد مناقشتها ، وإلا اتهمه العالم كله بـ « معاداة السامية » ، ما أفظعها من تهمة! كأن الصهاينة هم الذين وضعوا قوانين العالم وأعرافه وآدابه .

ومع أن أمريكا تخاتل وتدعي أنها تشن حملة على الإرهاب ، إلا أنها كما يبدو تشن حملة على الإرهاب الضعيف ، ولا تقوى على شن أي حملة على الإرهاب القوي الظالم ، بل هذا الإرهاب هو الذي يملي عليها وعلى العالم معنى الإرهاب الذي تريده ، وعندئذ : « من يجرؤ على الكلام » ؟

لقد استطاع الصهاينة أن يلجموا دول العالم بلجامهم . وعلى أمريكا والغرب أن يحرروا أنفسهم أولاً من هذا اللجام ، أو من هذا النير الصهيوني . فهذا الاستعباد الصهيوني هو الذي يجعل الإدارة الأمريكية إدارة حمقاء ، ويخرجها عن طورها ، ويجعل الرئيس الأمريكي يلعب دور المهرج أو الممثل أو البطل في المسرحية ، لاسترضاء الصهاينة ، حتى إن أي إنسان ، فيه ذرة كرامة ، قد لا يستطيع أن يفعل ما يفعله زعماء أمريكا ، والكبار منهم ، سواء أكانوا كبارًا في السياسة ، أو حتى في العلم . ويكأنهم تلاميذ صغار في مدرسة ابتدائية يديرها بنو صهيون . فحاكم من عندنا قد يحمرُّ خجلاً أمام الحاكم الأمريكي ، كما يحمرُّ هذا الحاكم الأمريكي أمام الحاكم الإسرائيلي . لقد عرف الصهاينة كيف يكتمون أنفاس الغربيين .

إن لإسرائيل مصالح راسخة في أمريكا ، وإن لأمريكا مصالح راسخة في إسرائيل ، فكل منهما يقدم للآخر خدمات جلَّى لخدمة المصالح المتبادلة . كأن إسرائيل ولاية أمريكية أخرى ، ولكنها هي الأقوى ، أو كأن أمريكا ولاية إسرائيلية ، ولكنها هي الأضعف . فإذا لم تضع دول

العالم خطة محكمة وتدريجية لتقليص نفوذ هؤلاء الصهاينة ، فإنهم سيكونون عما قريب طواغيت العالم ، والمسيطرين عليه ، والمتحكمين بشؤونه ، بلا أدنى حياء ولا رحمة .

وعندما جعل الغرب لهؤلاء الصهاينة دولة في فلسطين ، لعلهم أرادوا بذلك تخفيف الضغط الصهيوني عنهم في بلادهم ، والتخفُّف من شرورهم ، ولو قليلاً . ولعل هذه المكيدة الغربية هي من باب ضرب الخصم بالخصم ، أي من باب ضرب الصهاينة بالعرب والمسلمين .

والخلاصة فإني عندما أسمع الساسة العرب يطالبون أمريكا بالضغط على إسرائيل ، لاستجداء بعض حقوقهم ، فإني أخشى على عقول العرب جميعًا وقلوبهم . إن علينا أن نبحث عن الحقائق والحقوق بحثًا حرًا ، ذلك لأن لغة السياسة ولغة الدبلوماسية تكاد تهدد برامجنا التعليمية ، وتهدد عقول أبنائنا وقلوبهم وسلوكهم . وتكاد تدمر قوانا وتغتالها ، في مواجهة عدو مسلح بالعلم والتكنولوجيا والنفوذ والغدر والمكر ، أي إنه مسلح بجميع أسلحة التدمير الشامل . فهل عرفت من يملك هذه الأسلحة حقيقة ، ويستحق أن ترسل إليه فرق التفتيش ؟

يبدو أن المسألة بيننا وبينهم تنطبق عليها مقولة : رمتني بدائها وانسلَّت .

* * *

مثلنا ومثل أمريكا[1]

ـ تعليق ـ

كتب خالد القشطيني في « الشرق الأوسط » يوم الخميس ١٣/٣/٢٠٠٣م ، ص٢٣ ، ما يفيد بترحيبه بأمريكا ومن معها ، للقضاء على صدام ونظامه . لو فرضنا أن اثنين اقتتلا ، وكان أحدهما ظالمًا ، والآخر مظلومًا ، فاحتكم المظلوم إلى رجل قوي ، ليأخذ على يد الظالم ، ويردّ إليه حقه . فرحب هذا الرجل القوي بالتدخل ، وجاء إلى الدار ، مدججًا بجميع صنوف الأسلحة ، التي تفوق في عددها وقوتها أضعاف أضعاف ما يحتاج إليه فض النزاع بين الرجلين .

نعم ربما لن يجد المظلوم مانعًا من الاحتكام إلى هذا الرجل القوي ، حتى لو كان « بلطجيًا » ، ما دام أن « بلطجته » لن تتعدى فض النزاع بينه وبين خصمه . لكنه إذا فوجيء ورأى أن هذا الرجل القوي جاء بعدده وعدته وعتاده لفض النزاع ، وللوصول إلى مآرب أخرى كثيرة ، فإنه إذا كان عاقلاً سيتردد في تحكيمه وتوسيطه ، خشية أن يأتي ، فيعتدي على الظالم والمظلوم معًا ، ويضيف مشكلات أخرى كثيرة ، دون أن يحل المشكلة المطلوبة .

هذا الرجل القوي قد يكون عادلاً في أهله وعشيرته ، وقد يكون ظالمًا ، مستبدًا ، لا يحتكم إلى الشورى أو الديمقراطية ، ولا إلى

---

(١) نشر في صحيفة « الشرق الأوسط » ، لندن ، ١٦/١/١٤٢٤هـ = ١٩/٣/٢٠٠٣م .

العدالة ، ولا إلى الليبرالية ، وحرية الرأي ، وحقوق الإنسان ، بل إنه يَعِدُ كل من كان معه بجزيل الثواب ، ويتوعد كل من خالفه الرأي بأفظع أنواع العقاب ، المدجج بأكثر الأسلحة تطورًا ودمارًا . فهل يطمئن المظلوم عندئذ إلى هذا الرجل القوي ، ويصطف خلفه ؟

* * *

المثقف والسلطة

هذا الموضوع قد نحب قراءته[1] ، ولا نحب الكتابة فيه . وتتبدى أهميته بالنسبة لكل مثقف . فبعد أن يثقف الإنسان نفسه ، بالشهادات العلمية ، والدراسات الرسمية ، والحرة ، قد يجد نفسه فجأة أمام سلطة من السلطات ، وقد غدا أميًا ومنافقًا في آن معًا . فقد يرى أن هذه السلطة تقرب منها الناس ، ولو كانوا أميين ، وتقربهم منها ، ولو كانوا منافقين . ذلك لأن السلطة ربما ترى نفسها أقل متاعب عندما يلوذ بها أناس طيعون ، يمكن قيادتهم وتوجيههم واستغلالهم بكل سهولة ويسر . وأنا أرى أن المثقف لا يجب أن يذوب في السلطة ، بل يجب أن يكون في المعارضة ، ولكن يجب أن تكون معارضة بالحق ، وليست معارضة (سياسية) بالحق والباطل معًا .

وقد يحسب قارىء أن السلطة هنا هي فقط السلطة السياسية العليا في البلاد . والحقيقة أن السلطة أنواع ومراتب . فمن أنواعها : السلطة السياسية ، والسلطة المالية ، والسلطة الشعبية (سلطة الرأي العام السائد) . ومن مراتبها : السلطة العالمية ، والسلطة الإقليمية ، وسلطة الدولة ، وسلطة رئيس الدولة ، وسلطة رئيس الحكومة ، وسلطة المخابرات ، والجيش ، والشرطة ، وسلطة الوزير ، وسلطة المدير ، وسلطة رئيس الدائرة ، ورئيس القسم ، ورئيس الشعبة ، والرئيس المباشر ، وسلطة رئيس الجلسة ، ومدير المناقشة ، حتى لو كان مذيعًا أو

---

(١) انظر « الحياة » ٤/ ٢/ ٢٠٠٠م ، ص١٠ .

مذيعة ، كما في البث التلفزيوني المباشر . . . إلخ .

وقد نجد أناسًا يباهون بأنهم ليسوا من علماء السلطة ، فإذا بهم من علماء سلطة أخرى ، قد تدر عليهم أكثر . وقد تجد مثقفين يتهامسون بنقد أعلى سلطة في البلاد ، فإذا بهم لا يستطيعون نقد أدنى سلطة في البلاد . فإذا ما رأيتهم مجتمعين ، في مجلس أو اجتماع أو لجنة ، فإنهم يجبنون عن توجيه أدنى نقد ، برغم ما يرون أمامهم من استبداد هذا الرئيس (الصغير) ، وتسلطه ، وظلمه ، وحمقه .

وقد تجد رئيس تحرير جريدة يدعو إلى الشورى ، والديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، ومحاربة الظلم والاستبداد ، فإذا ما اقتربت منه بنقد ، أو بمن يلوذ به ، ولو على سبيل المداعبة والفضول والتجريب ، فإنك تجد أن الاختراق متعسر ، بل متعذر . ولا يسمح لك إلا بنقد الحيطان المتواضعة ، والتي أعدت لتلقي الصدمات ، وذلك كرئيس البلاد ، الذي قد يسمح بكل نقد ، ولو بنقد الإله والأنبياء والصحابة ، والوزراء ، والمديرين ، ولكنه لا يسمح أبدًا بأي نقد يمسه ، من قريب أو بعيد . لعلها هيبة السلطة .

وقد ترى إمامًا ، أو خطيبًا ، أو زعيمًا دينيًا ، يدعو على المنابر إلى مثل ما يدعو إليه من تقدم ذكرهم ، فإذا ما حدثتك نفسك بأن تنقده شخصيًا ، أعلن عليك الحرب ، وسلط عليك صنوف الأسلحة ، وهجرك ، ودعا إلى هجرك ونبذك ، وتربص بك الدوائر والأخطاء ، وأوَّلَ كل شيء لصالحه ضدك .

وأود أن أذكر للقارىء شيئًا ، قد يخرجني من سلطة الدين ، دون أن يخرجني من الدين نفسه . ولعل هذا يصب في خانة التقارب بين الأديان ، وإنصاف بعضها من بعض . فإني أذكر أنه لما كنت طالبًا في المرحلة

الثانوية ، كان يدرسنا اللغة الفرنسية أستاذ مسيحي ، كالشأن وقتها بالنسبة لأكثر أساتذة هذه اللغة ، بخلاف اللغة الإنكليزية ، فقد كان أكثر أساتذتها من الفلسطينيين . وكان هذا الأستاذ يستطيع أن يدرسنا العربية أيضًا ، إذا غاب أستاذها . وكان يعطيني وظائف في الإنشاء (التعبير) ، بأكثر مما هو مطلوب منه بكثير ، وبأكثر مما كان يعطي زملائي الآخرين بكثير ، كل ذلك بدون أي أجر . وكان يشجعني ، وهو مسيحي ، وأنا مسلم ، ويقول لي : لقد كنتُ مجتهدًا في المراحل الدراسية ، ولكن ليس بالقدر نفسه . وقد رآني في الطريق ، مرة بعد تخرجي من الثانوية ، فسألني : هل أوفدتك الدولة للدراسة العليا ؟ فقلت له : لا ، فأخذني من يدي ، ومشى على قدميه مسافة طويلة ، حتى وصل معي إلى مديرية البعثات ، وطالب مديرها أمامي ، بكل إقناع وقوة ، أن يوفدني للدراسة في الخارج .

هذا في حين أنه كان لدينا في المرحلة نفسها ، وفي المدرسة نفسها ، أستاذ مسلم ، بل هو منتمٍ إلى حركة إسلامية أو حزب ، كان يدرسنا العربية ، وكان تدريسه لا بأس به . غير أنه كان سمجًا ، يطلب من بعض الطلاب النصارى معنا قائلاً لهم : أفي بيتك قرآن ؟ ثم أتدرون ماذا كان يفعل هذا المسلم الملتزم ؟ كان يدور علينا أثناء الامتحان ، ويراقبنا ، وكان يقدم لأتباعه في الحزب أو الجماعة ، الأجوبة الصحيحة ، لا في مادته : اللغة العربية فحسب ، بل في مادة التربية الإسلامية أيضًا . ألا ترى كيف تفعل السياسة في الدين ؟

لقد أنهينا ، بحمد الله ، الدراسة ، ودخلنا في مرحلة التعليم والبحث العلمي ، وإذا بي أعرف بعض المسلمين ، ولعله ملتزم كالتزام أستاذنا المذكور ، ويتزيى بأزياء المشايخ ، ويكلف الإشراف على إعداد دليل للبحوث والمقالات العلمية ، لصالح بعض المؤسسات ، فإذا به ، وطيلة

سنوات عدة ، والدليل يخرج تباعًا ، خاليًا إلا من مقالات الأصحاب ، ولا من رأى ولا من علم . ألا ترى كيف يقع القارىء ، والباحث ، ضحية هذه البيانات الخائنة والمتحيزة ؟ ألا ترى كيف يجب علي كمثقف أن أفضح هذه السلطة الصغرى ، لأني بعيد عن الكبرى ، وغالبًا ما أكون غير متأكد مما تفعل ، لبعدها واحتجابها وتضارب البيانات والآراء فيها ؟

* * *

المصادر المراجع

- أسلوب المرابحة والجوانب الشرعية التطبيقية في المصارف الإسلامية لعبد الستار أبو غدة .
- أصول البيوع الممنوعة لعبد السميع إمام ، القاهرة ، دار الطباعة المحمدية ، د . ت .
- إعلام الموقعين لابن القيم (ـ ٧٥١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار الفكر ، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
- الأهمية النسبية لطرق التمويل المختلفة في النظام المصرفي الإسلامي لأوصاف أحمد .
- الاستصناع لسعود الثبيتي ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، جدة ، العدد٧ ، ج٢ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- الاستصناع لعلي السالوس ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، جدة ، العدد٧ ، ج٢ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- الاستصناع لعلي محيي الدين القره داغي ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، جدة ، العدد٧ ، ج٢ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- الاستصناع وموقف الفقه الإسلامي منه لحسن علي الشاذلي ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، جدة ، العدد٧ ، ج٢ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .
- التفاصيل العملية لعقد المرابحة في النظام المصرفي الإسلامي (مع استمارة استقصاء) لمحمد عبد الحليم عمر .
- الجامع في أصول الربا لرفيق يونس المصري ، دمشق ، دار القلم ، بيروت ، الدار الشامية ، جدة ، دار البشير ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .

ـ الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق عقد المرابحة لحاتم القرنشاوي .

ـ الجوانب القانونية لتطبيق عقد المرابحة لإسماعيل عبد الرحيم شلبي .

ـ العقود والشروط والخيارات لأحمد إبراهيم ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة ٤ ، العدد ٦ ، القاهرة ، ١٩٣٤م .

ـ الغرر وأثره في العقود للصديق الضرير ، القاهرة ، د .ن ، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م .

ـ الفروق للقرافي (ـ ٦٨٤هـ) ، بيروت ، عالم الكتب ، د .ت .

ـ المبسوط للسرخسي (ـ ٤٩٠هـ) ، بيروت ، دار المعرفة ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

ـ المداينات لعيسوي أحمد عيسوي ، رسالة لنيل شهادة العالمية من درجة أستاذ ، كلية الشريعة ، الأزهر ، القاهرة ، ١٣٦٥هـ ـ ١٩٤٦م .

ـ المدونة للإمام مالك (ـ ١٧٩هـ) ، بيروت ، دار الفكر ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م . .

ـ الموسوعة الفقهية الكويتية ، الكويت ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م .

ـ الموسوعة المصرية (موسوعة الفقه الإسلامي) ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٣٩١هـ .

ـ بدائع الصنائع للكاساني (ـ ٥٨٧هـ) ، القاهرة ، شركة المطبوعات العلمية ، د .ت .

ـ بيع المرابحة للآمر بالشراء ليوسف القرضاوي ، الكويت ، دار القلم ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

ـ تبيين الحقائق للزيلعي (ـ ٧٤٣هـ) ، بيروت ، دار المعرفة ، د .ت .

ـ تجربة البنك الإسلامي الأردني لموسى شحادة .

- تجربة البنك الإسلامي في الدانمارك لإيريك ترول شولتز .
- تجربة بنوك فيصل الإسلامية : عقد المرابحة لشوقي إسماعيل شحاتة .
- تطبيق عقد المرابحة في البنوك التجارية في باكستان لمحمد فهيم خان .
- تطبيقات بيوع المرابحة للآمر بالشراء لسامي حسن حمود .
- تعليق على الورقة السابقة لمنذر قحف .
- تمويل مشروعات البنية الأساسية بأسلوب الاستصناع Istisnaa of Financing Projects Infrastucture ، لمحمد أنس الزرقا ، مجلة Islamic Economic Studies ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (البنك الإسلامي للتنمية) ، جدة ، المجلد٤ ، العدد٢ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .
- حاشية ابن عابدين (- ١٢٥٢هـ) ، بيروت ، دار المعرفة ، د . ت .
- حاشية الدسوقي (- ١٢٣٠هـ) على الشرح الكبير للدردير (- ١٢٠١هـ) ، بيروت ، دار الفكر ، د . ت .
- زاد المعاد لابن القيم (- ٧٥١هـ) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- صحيح البخاري (- ٢٥٦هـ) ، القاهرة ، دار الحديث ، د . ت .
- صحيح مسلم (- ٢٦١هـ) بشرح النووي (- ٦٧٦هـ) ، بيروت ، دار الفكر ، د . ت .
- عقد الاستصناع لمصطفى الزرقا (- ١٤٢٠هـ) ، جدة ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، سلسلة محاضرات العلماء البارزين رقم ١٢ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- فتاوى مصطفى الزرقا (- ١٤٢٠هـ) ، عناية مجد أحمد مكي ، دمشق ، دار القلم ، بيروت ، الدار الشامية ، جدة ، دار البشير ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

ـ فتح القدير لابن الهمام (ـ ٦٨١هـ) ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، د . ت .

ـ قرارات الهيئة الشرعية ، الرياض ، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .

ـ مجلة الأحكام العدلية .

ـ مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، جدة ، العدد٦ ، ج١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

ـ نظرية العقد (قاعدة العقود) ، لابن تيمية (ـ ٧٢٨هـ) ، بيروت ، دار المعرفة ، د . ت .

ـ أثر الشرط المسبق في العقود التمويلية المركبة لعبد الله العمراني ، ورقة مقدمة إلى ندوة الربط بين عقود المصارف الإسلامية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (البنك الإسلامي للتنمية) ، جدة ، ١٤٢٥هـ (مختصر رسالته في الدكتوراه قبيل مناقشتها) .

ـ أدب الطلب للشوكاني ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ١٤١٥هـ .

ـ أوراق ندوة استراتيجية الاستثمار في البنوك الإسلامية ، بالتعاون بين المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (البنك الإسلامي للتنمية) ، المنعقدة خلال المؤتمر السنوي السادس للمجمع الملكي في الفترة ٢٢ـ٢٥ شوال ١٤٠٧هـ ١٨ـ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٨٧م ، في عمان (المملكة الأردنية الهاشمية) :

ـ إبطال الحيل لابن بطة ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٩هـ .

ـ إجارة العين لمن باعها لنزيه حماد ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الفقهي الرابع ، شركة الراجحي المصرفية ، الرياض ، ١٤٢٤هـ .

ـ إعلام الموقعين لابن القيم : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م .

- إقامة الدليل على إبطال التحليل لابن تيمية ، ضمن الفتاوى الكبرى ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .
- إلغاء الفائدة من الاقتصاد (القروض المقابلة للودائع) لمجلس الفكر الإسلامي .
- اجتماع العقود لحسن الشاذلي ، ورقة مقدمة إلى الندوة الفقهية الخامسة ، بيت التمويل الكويتي ، الكويت ، ١٤١٩هـ .
- اجتماع العقود لعز الدين توني ، ورقة مقدمة إلى الندوة الفقهية الخامسة ، بيت التمويل الكويتي ، الكويت ، ١٤١٩هـ .
- اجتماع العقود ، لنزيه حماد ، ورقة مقدمة إلى الندوة الفقهية الخامسة ، بيت التمويل الكويتي الكويت ، ١٤١٩هـ ، ومنشورة في كتابه : « قضايا فقهية معاصرة » ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٢١هـ .
- الأسس العامة للعقود الإدارية لسليمان محمد الطماوي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٤م .
- الأم للإمام الشافعي ، طبعة الشعب ، القاهرة ، د . ت .
- الأموال لأبو عبيد : تحقيق محمد حامد الفقي ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٣٥٣هـ .
- الإيجار المنتهي بالتمليك لحسن الشاذلي ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، جدة ، العدد ٥ ، الجزء ٤ ، ١٤٠٩هـ .
- الاستثمار اللاربوي في نطاق عقد المرابحة لحسن عبد الله الأمين : ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للاقتصاد الإسلامي ، المنعقد في إسلام أباد ١٩-٢٣ آذار (مارس) ١٩٨٣م ، ومنشورة في مجلة المسلم المعاصر ، العدد ٣٥ ، لعام ١٤٠٣هـ .
- البرهان للزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .

- البناية في شرح الهداية للعيني : دار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- البنك اللاربوي في الإسلام (سياسة اشتراط القرض المماثل) لمحمد باقر الصدر : ص٧١ - ٧٤ و١٨٥ .

- التنظيمات الاجتماعية والاقتصاية في البصرة في القرن الأول الهجري للعلي (صالح أحمد) : دار الطليعة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٦٩م .

- الجامع في أصول الربا لرفيق يونس المصري ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٢٢هـ .

- الحسم الزمني في الإسلام للمصري (رفيق يونس) : مجلة المال والاقتصاد ، بنك فيصل الإسلامي السوداني ، الخرطوم ، العدد ٢ ، لعام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- الحيل الفقهية في المعاملات المالية لمحمد ابن إبراهيم ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، ١٩٨٣م .

- الحيل في الشريعة الإسلامية لمحمد عبد الوهاب بحيري ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ .

- الخرشي على خليل ٦/ ٥٤ .

- الخشرشي على مختصر خليل للخرشي : دار صادر ، بيروت ، د . ت .

- الدرر المباحة في الحظر والإباحة للشيباني النحلاوي .

- الربا والحسم الزمني في الاقتصاد الإسلامي للمصري (رفيق يونس) : دار حافظ ، جدة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- الربط بين التصرفات والعقود لحسن الشاذلي ، أعمال الندوة الفقهية الثالثة ، بيت التمويل الكويتي ، الكويت ، ١٤١٣هـ .

- السلم والمضاربة لزكريا محمد الفالح القضاة ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٨٤م .

- السنن الكبرى للبيهقي : دار الفكر ، بيروت ، د . ت .

- السنهوري (عبد الرزاق) : مصادر الحق في الفقه الإسلامي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د . ت .

- الشافعي لأبي زهرة : دار الفكر العربي ، القاهرة ، د . ت .

- الشيخ محمود أحمد ، من الباكستان .

- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم : تحقيق محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت .

- العقود الدرِّية لابن عابدين : دار المعرفة ، بيروت ، ط٢ ، د . ت .

- العمل المصرفي اللا ربوي Banking Free ـInterest khann Wadood Abdul . لعبد الودود خان .

- الغَرَر وأثره في العقود للضرير (الصديق محمد الأمين) : بدون ناشر ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م .

- الغني المماطل : هل يجوز إلزامه بتعويض دائنه؟ لرفيق يونس المصري ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ، البنك الإسلامي للتنمية ، رجب ١٤١٧هـ ؛ وضمن بيع التقسيط ، دار القلم دمشق ، الدار الشامية بيروت ، دار البشير جدة ، ط٢ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م) .

- الفتاوى الكبرى لابن تيمية : دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .

- القانون التجاري السعودي لمحمد حسن الجبر ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م) .

- القوانين الفقهية لابن جُزَي : عالم الفكر ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٥م .

- القول الفصل في بيع الأجل للمصري (رفيق يونس) : مجلة الأمة القطرية ، العدد ٦٦ لعام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- القياس لابن تيمية ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الكشاف للزمخشري ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .
- المجموع للنووي ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، د . ت .
- المحلى لابن حزم ، تحقيق أحمد شاكر ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، د . ت .
- المداينات لعيسوي أحمد عيسوي ، بحث مقدم إلى الأزهر لنيل شهادة العالمية من درجة أستاذ ، القاهرة ، ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م) .
- المدخل الفقهي العام لمصطفى الزرقا ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٨هـ .
- المدونة للإمام مالك ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- المرابحة أصولها وأحكامها وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية (رسالة دكتوراه بإشراف الدكتور الصديق محمد الأمين الضرير) لأحمد علي عبد الله : الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- المرابحة في البنوك الإسلامية ومناقشة وضعها على ضوء الأدلة لبدر عبد الله المطوع : دون ناشر ولا تاريخ .
- المرابحة والفوارق الأساسية بينها وبين السَّلَم لعبد الله العبادي : مجلة منار الإسلام ، العدد ٦ لعام ١٤٠٥هـ .
- المستدرك للحاكم ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- المصارف الإسلامية : دراسة شرعية لرفيق يونس المصري .

- المصارف للزرقاء (مصطفى) : مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ١٤٠٤هـ . ومنشور أيضًا في كتاب « قراءات في الاقتصاد الإسلامي » ، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

- المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة : الدار السلفية ، بومباي (الهند) ، ط١ ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

- المصنف لعبد الرزاق : تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

- المغني ٤/ ٣٦٠ لابن قدامة .

- المغني لابن قدامة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٢هـ .

- المُغْني مع الشرح الكبير لابن قدامة : دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .

- المقدمات لابن رشد (الجد) : دار صادر ، بيروت ، د . ت .

- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك للباجي : دار الكتاب العربي ، بيروت ، د . ت .

- المهذب للشيرازي ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م .

- الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ج٥ الشرعي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

- الموسوعة الفقهية الكويتية ، الجزء ٩ ، وزارة الأوقاف ، الكويت ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

- الموطأ لمالك : تعليق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، د . ت .

- الوسيط في شرح القانون المدني للسنهوري (عبد الرزاق) : دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د . ت .
- بدائع الفوائد لابن القيم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د . ت .
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد (الحفيد) : المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، د . ت .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزأبادي : المكتبة العلمية ، بيروت ، د . ت .
- بيع الكالئ بالكالئ لنزيه حماد ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- بيع المرابحة كما تجريه البنوك الإسلامية لمحمد سليمان الأشقر : ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي ، المنعقد في الكويت (بيت التمويل الكويتي) ٦-٨ جمادى الآخرة ١٤٠٣هـ - ٢١-٢٣ آذار (مارس) ١٩٨٣م ، ومنشورة لدى مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- بيع المرابحة للآمر بالشراء كما تجريه المصارف الإسلامية لرفيق يونس المصري : في مجلة الأمة القطرية ، العدد ٦١ لعام ١٤٠٦هـ ، وصحيفة « المسلمون » العدد ٣٧ لعام ١٤٠٦هـ .
- بيع المرابحة للآمر بالشراء كما تجريه المصارف الإسلامية ليوسف القرضاوي : في مجلة الأمة القطرية ، العدد ٦٤ لعام ١٤٠٦هـ ، وصحيفة « المسلمون » العدد ٥٤ لعام ١٤٠٦هـ .
- تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية لسامي حسن حمود : القاهرة ، ط١ ، ١٣٩٦هـ .
- تعقيب على ورقة نزيه حماد : إجارة العين لمن باعها لحسين حامد حسان .

- تعقيب على ورقة نزيه حماد : إجارة العين لمن باعها . لمحمد العثماني .
- تفسير آيات أشكلت لابن تيمية ، تحقيق عبد العزيز الخليفة ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- تفسير أبي حيان ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، د . ت .
- تفسير الجصاص ، دار الفكر ، بيروت ، د . ت .
- تفسير الرازي ، دار الكتب العلمية ، طهران ، د . ت .
- تكملة المجموع للسبكي ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، د . ت .
- جهاد في رفع بلوى الربا لخاطر (محمد) : بدون ناشر ، وبدون تاريخ .
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدسوقي : دار الفكر ، بيروت ، د . ت .
- حاشية الشرقاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .
- حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين : دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ربا القروض وأدلة تحريمه للمصري (رفيق يونس) : مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ١٤٠٨هـ .
- رد على نقد حول بيع المرابحة للآمر بالشراء لسامي حسن حمود : في مجلة المسلم المعاصر ، العدد ٣٦ لعام ١٤٠٣هـ .
- ردود على أباطيل لمحمد الحامد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، د . ت .
- زاد المَعاد في هَدْي خير العباد لابن القيم : تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- سنن أبي داود ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء السنة النبوية ، القاهرة ، د . ت .

- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، د . ت .

- سنن الدارقطني ، نشر عبد الله هاشم يماني المدني ، المدينة المنورة ، د . ت .

- سنن النسائي ، بعناية عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

- شرعية المعاملات التي تقوم بها البنوك الإسلامية المعاصرة لعبد الرحمن عبد الخالق : مجلة الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، العدد ٥٩ ، لعام ١٤٠٣هـ .

- ضمان عيوب المبيع الخفية لأسعد دياب ، دار اقرأ ، بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- عقد التوريد لعبد الوهاب أبو سليمان ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر المستجدات الفقهية في معاملات البنوك الإسلامية ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- عقد القرض (اشتراط عقد آخر في القرض) لنزيه حماد .

- عقد المرابحة بين الفقه الإسلامي والتعامل المصرفي لمحمد الشحات الجندي : دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٤٠٦هـ .

- فتاوى الراجحي .

- فتاوى الزرقا ، بعناية مجد مكي ، وتقديم يوسف القرضاوي ، دار القلم دمشق ، الدار الشامية بيروت ، دار البشير جدة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

- فتاوى بيت التمويل الكويتي .

- فتاوى دلة البركة .

- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر : طبعة رئاسة إدارات البحوث ، الرياض ، د . ت .

- فقه المرابحة لعبد الحميد البعلي : نشر الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، د . ت . ثم نُشر موسعًا بعنوان « فقه المرابحة في التطبيق الاقتصادي المعاصر » ، نشر السلام العالمية للطبع والنشر والتوزيع ، القاهر ، د . ت .

- قواعد الأحكام في مصالح الأنام لابن عبد السلام : تعليق طه عبد الرؤوف سعد ، دار الجيل ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- كشاف القناع ٣/ ٣١٧ .

- كشفُ الغِطاء عن بيع المرابحة للآمر بالشراء لرفيق يونس المصري : في مجلة المسلم المعاصر ، العدد ٣٢ ، لعام ١٤٠٢هـ .

- مالك لأبي زهرة : دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٨م .

- مجلة الأحكام الشرعية (على المذهب الحنبلي) ، مادة ٧٤٤ .

- مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، العدد ١٩ ، الرياض ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

- مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد٧ ، الجزء٢ ، جدة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

- مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد٨ ، الجزء٢ ، جدة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

- مجمع الفقه الإسلامي ، مجلة ، العدد ٥ ، الجزء ٢ ، جدة ، ١٤٠٩هـ .

- مجموعة القوانين لصادر (يوسف) : بيروت ، ١٩٢٩م .

- مسند أحمد ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٨هـ .

ـ مُغْني المحتاج للشربيني : المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م .

ـ مناقصات العقود الإدارية : عقود التوريد ومقاولات الأشغال العامة لرفيق يونس المصري ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد٩ ، الجزء٢ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م .

ـ مواهب الجليل ، للحطاب ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

ـ نظام التأمين لمصطفى الزرقا ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٤هـ .

ـ نظام مراقبة البنوك لمؤسسة النقد العربي السعودي : صدر بموجب المرسوم الملكي رقم م/ ٥ وتاريخ ٢٢/ ٢/ ١٣٦٨هـ ، الرياض .

ـ نظرات في أصول البيوع الممنوعة لعبد السميع إمام ، دار الطباعة المحمدية ، القاهرة ، د . ت .

ـ نظرية الشرط في الفقه الإسلامي لحسن الشاذلي ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، د . ت .

ـ نظرية الشروط المقترنة بالعقد في الشريعة والقانون لزكي الدين شعبان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨م .

ـ نظرية العقد لابن تيمية ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .

ـ نيل الأوطار للشوكاني ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، د . ت .

* * *